

بجاءهم ولهم كتابتها وولاية تزويجها بأذن مالك النفع والمهر  
 لغيره لم وإن كانت قلعة تمشيها وتبطل الوصية لئلا تنقلها  
 الرثة لغيرهم تامة المنفعة قال في الاستصار وإن وارث من زوج  
 أو زنا نكح الرثة ونفقتها على مالك نفعها وتعتبر كلها من  
 الثلث مطلقا وقوله الرثة هو المذهب فيما إذا وصي لم يعبد  
 لا يملك عين قيمته ما يرد من والآخر بثلث مالم ومكلم عين  
 العبد ما يثبت ورد الرثة وقوله ابن الخطاب في الوصية  
 بالنفس هو المذهب وعليه قولهما ينسب الثلث وهو ما جرت  
 أقي وصيتهما معها في الأولي ما يثبت وفيه الثاني ما يثبت  
 ويعطى كل واحد من وصيته مثل تلك النسبة وما اختار المم  
 في التي بعدها هو المذهب بحسب الوصية بالانصاف والاجرا  
 وإن وصي لم ينصبه ابنه فلم يثبت نصيبه ومثل نصيبه وله  
 ولم ابن وبنته فلم يثبت نصيب البنت نضا وضمنا قاله في المال  
 وتلك أضعاف أربعة أمثاله وهلم جمل ولو كان ذرا رجسة  
 ما وصي بمثل نصيب أحد من الأمثل نصيب ابن خاص لو كان قد  
 أو وصي له بالغير الألسني بعد الوصية هكذا وجد في نسخة  
 ثم يرد عليه المم ويصح العميمة المحمودة في المذهب المرافقة  
 لغيره إن كان محاب وقدم عليه في نسخة أو وصي بمثل نصيب خاص  
 لو كانت الأمثل نصيب ابن خاص لو كان قد وصي له بالغير  
 للألسني بعد الوصية ويصح مكنة على من يثبت له محاب  
 لكن على من يثبت الشافعية ومغناها لبيع الخطأ والمجد وابن  
 حران

حران وغيرهم وأجاب به الحارثي عنها بان قولهم وصي بالغير  
 للألسني صحيح باعتبار أنه لم يغيب المحاب المشرعين  
 وأنه الضيق هو المستثنى منهم وقوله الناظم وقدم عليه في  
 نسخة وصي بمثل نصيب أحد من الأمثل نصيب ابن خاص  
 لو كان قال فعليه هذا يعني أنه وصي بالغير للألسني التام  
 وفيه نظر وإن وصي لم يسم من ماله فلم يدرى بمثلته مكنة  
 مخرجه وإن وصي لم يبيع ماله والآخر بنفسه وأجبر لصاحب  
 المال وحده فلهما حسب النسب الثلث وأبا فيهما حسب المال  
 وإن اجازوا لصاحب النص وحده فله الثلث وكذا الثاني  
 بعدها فيها وإن خلفه ابنه أو وصي الضم بثلث مالم والآخر  
 بمثل نصيب ابنه فلصاحب النصيب الثلث المال عند الاجازة  
 وعند الرد يقسم الثلث بينهما نصفين وما بعده ما يوجب عليها  
 وإن خلفه أربعة بنين وصي لزيد بثلث مالم للأمثل نصيب  
 أحدهم فاعطى زيد وابنا الثلث وللثلاثة الثلثين لكل ابن  
 ثلثات ولزيد ثلث وإن وصي لزيد بمثل نصيب أحد من  
 الألسني جميع المال والمهر وثلث باقي الثلث بعد النصيب  
 صح من الرتبة وثالث لكل ابن تسعة عشر ولزيد خمسة  
 وعشرون وللثلاثة وإن خلفه أما وبنتا وأختا أو وصي بمثل نصيب  
 الأم وسبع ما بنتي ولا غيرها بمثل نصيب الأخت ومن مع ما بنتي  
 والآخر بمثل نصيب البنت وثلث ما بنتي فالخمس عملها بغير  
 المكنة ومحبها من البنين وعشرين ومحبها من البنات لئلا يورثها

195